

العمليات الانتخابية و التحول الديمقراطي في المملكة المغربية

Electoral Processes and Democratic Transition in the Kingdom of Morocco

د. فتحي حاجي

جامعة الجزائر 3

ط.د. أيت أحمد لعمارة محمد

جامعة سوسة

تاريخ الاستلام: اليوم / الشهر / السنة تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

تاريخ النشر: 2021-04-15

تاريخ القبول: 2021-03-17

تاريخ الاستلام: 2021-03-10

ملخص:

تتضمن الدراسة موضوع الانتخابات و التحول الديمقراطي في المملكة المغربية ، و هذا من خلال دراسة تحليلية في ثلاث محاور أساسية تعالج العملية الانتخابية و الانتقال الديمقراطي في المملكة المغربية حيث يتضمن المحور الأول مفهوم للعمليات الانتخابية ، المحور الثاني الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي والمحور الثالث إصلاح قانون الانتخابات كمدخل للتحول الديمقراطي في المملكة المغربية ، و منه يوضح المقال العلاقة الترابطية بين الانتخابات و التحول الديمقراطي باعتبار العمليات الانتخابية شرط أساسي لديمقراطية سليمة .

الكلمات الدالة: الانتخابات، التحول الديمقراطي، المملكة المغربية

Abstract:

The study includes the topic of elections and democratic transformation in the Kingdom of Morocco, and this is through an analytical study in three main axes that deals with the role of the electoral process in the democratic transition in the Kingdom of Morocco, where the first axis includes a concept of electoral processes, the second axis is the elections and the democratic transition process and the third axis is law reform Elections as an entry point for the democratic transformation in the Kingdom of Morocco, and from this article the article explains the interconnectedness between elections and democratic transformation by considering electoral processes a prerequisite for a healthy democracy.

Keywords: Elections, democratic transition, the Kingdom of Morocco

مقدمة

يغطي موضوع الانتخابات و التحول الديمقراطي باهتمام من قبل الباحثين و السياسيين والمقررين و ذلك لارتباطه مجموعة من العوامل والمحددات التي توجه وترسم موقف الدولة اتجاه القضايا التي تواجهها لذا تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم والتي بدورها تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كافتحت من أجله الشعوب في جميع أنحاء العالم، ويعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية، من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص إلى آخر، أو مجموعة إلى أخرى. تختلف إجراءات ونظم الانتخابات من بلدٍ لآخر، إلا أن هناك أساساً معينة يجري العمل بها في كثير من البلاد، ونظراً لأهمية ظاهرة الانتخابات لإرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع سنتطرق إليها في هذه المقالة.

و منه نظره المشكلة التالية

كيف أثرت العمليات الانتخابية على التحول الديمقراطي في المملكة المغربية؟

المحور الاول: مفهوم العملية الانتخابية

هناك العديد من التعاريف القانونية، والسياسية المختلفة للانتخابات¹ نذكر من بينها ما يلي:

في لسان العرب لابن منظور، الانتخاب من فعل نخب، "ونخب: أي أنتخب الشيء أختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم، والنخب النزح والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة. أما اصطلاحاً فيعرف الانتخاب بأنه اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل الجماعة التي ينتمي إليها، وكثيراً ما يطلق على الانتخاب اسم (اقتراع) أي الاقتراع على اسم معين،² ويعد الانتخاب حقاً عاماً للمواطنين وليس لسلطة من السلطات أن تحرم المواطن من ممارسته ما دام مستوفياً شروط السن والعقل واعتبارات الشرف "ليس مجرماً محكوماً عليه"، فضلاً عن شرط الجنسية.

كما عرف الدكتور صلاح الدين فوزي الانتخاب بأنه: "الإجراء الذي به يعبر المواطنين عن إرادتهم ورغبتهم في اختيار حكاهم ونوابهم البرلمانين من بين عدة مرشحين." و بذلك فالانتخابات هي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين.

تعتبر الانتخابات عن المشاركة السياسية بشكل أكبر مقارنة بالنشاطات السياسية الأخرى لأنها الأكثر ممارسة من طرف المواطنين باعتبارها واجب وطني يشعر المواطنون بالمسؤولية تجاهه ليعبر عن توجهاتهم و اختياراتهم بإبداء آرائهم بشكل حر و نزيه ولكل فرد صوته، و هذا لا يتم الا عن طريق الانتخابات النزيهة، و هذا ما يعبر عن الديمقراطية و يشعر المواطن مهما كانت درجته و مستواه الطبقي ان يعبر عن رايه مما يجعله يشعر بالمواطنة الحقيقية اتجاه وطنه و تسييره.³

و عليه تمثل الانتخابات مبدأ ديمقراطي يضمن المساواة بين الأفراد في إبداء الآراء مهما تباينت الفوارق لان العملية الديمقراطية تختزل كل الفوارق و المواطنة الرابط المشترك لأفراد وسط المجتمع وهذا ما يجعل الدول الديمقراطية تعتبر و تقر ان مخالفة الواجب الانتخابي هو إعاقة لمسار الديمقراطية وبالتالي إعاقة لمسار التطور و الحياة الكريمة . لان الانتخابات تعبر في جوهرها و

مفهومها عن التنافس النبيل و الحر وفي هذه النقطة تشكل مبدأ أساسي لقيام الديمقراطية ، فابدون التنافس الحر بين الأطياف السياسية المتعددة و تدافع المواطنين على اختيار الأفضل و الأنسب لا يمكننا التحدث عن نظام مبني على أسس ديمقراطية ومنه تشكل الانتخابات شرط ضروري من شروط قيام النظام الديمقراطي .⁴

المحور الثانية: الانتخابات و عملية الانتقال الديمقراطي

إذا كانت الانتخابات العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث , باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكاهم و محاسبته فان الإقبال المتزايد على الانتخابات من طرف الأنظمة السلطوية التي لا يستند فيها الحكام على شرعية انتخابية ديمقراطية أصبح يثير العديد من الإشكالات النظرية التي تستوجب معالجتها تفكيك العلاقة الميكانيكية المفترضة بين الانتخابات و الديمقراطية وإعادة تركيبها لتأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي العام الذي يحكم هذه العلاقة. و قد أسفرت عملية التفكيك هذه عن تقسيم الانتخابات بحسب علاقتها الديمقراطية الى ثلاثة أنواع أولها انتخابات الديمقراطيات الراسخة وهي انتخابات تنافسية تستهدف الحسم و الفصل بين مختلف الفرقاء السياسيين وبرامجهم و بذلك يكون رهانها الأساسي هو افراز نخب للتحكم و ثانيا انتخابات الانتقال الديمقراطي وتهدف خلق مؤسسات جديدة منتخبة تؤسس للنظام الديمقراطي الجديد و تروم تحقيق القطيعة مع النظام السلطوي السابق على تنظيمها اما النوع الثالث فيتجلى في الانتخابات المنظمة في اطار النظام السلطوي و التي تعتبر جزءا من التطور الطبيعي لهذا الاخير و تختلف رهاناته من نظام سلطوي لآخر.⁵

ولقد اثرت العمليات الانتخابية على مر فترات عديدة من الزمن في الانتقال الديمقراطي تميزت بالاختلاف و التناقض بين ما يمليه قانون الانتخابات في الدستور و الواقع المعمل به فهذا الصدام بين ما هو قنوني دستوري مثالي و بين واقع مناقض للقوانين المسطرة شكل قيود فرملة عملية الانتقال الديمقراطي في عديد المحطات السياسية في المملكة المغربية . لذلك شكلت مقولة الانتقال الديمقراطي محطات عديدة في الساحة السياسية المغربية كل مرحلة تحاول ان تصلح الاخطاء و تحقق النقلة الديمقراطية فكان للانتخابات التشريعية و البلدية دور فعال في تشكيل العمليات السياسية بداية بتعديل دستور 1992 الى غاية تعديل دستور 2011 صحبتها احداث عديدة منها دخول المعارضة الى الحكم سنة 1998 في اطار ما يسمى بالتناوب التوافقي⁶ و ما صحب

ذلك من تفاعل بان يشكل هذا التحول مدخلا لمزيد من الاصلاحات لجعل التداول الديمقراطي على السلطة اساسا لممارسة الحكم ، تلى هذا الحدث حدث مهم احدث الكثير من الاختلافات و هو انتقال العرش سنة 1999. تلتها في ما بعد الانتخابات التشريعية و البلدية التي حاولت ان تعطي الصبغة الديمقراطية و منها الانتخابات التشريعية سبتمبر 2007 ، هي الانتخابات الثانية وكان لها ميزة خاصة لأنها طرحة مشروع الحكم الذاتي في الصحراء و في غمار عديد القيود المطروحة خاصة في الجانب الاقتصادي في ظل هشاشة الاقتصاد المغربي و تصاعد المنافسة الخارجية مما انعكس اجتماعيا تزايد البطالة ، الفقر، الامية و الهجرة. اما سياسيا تنامي المد الاسلامي و ضعف الاحزاب السياسية و تزايد مخاطر الارهاب . في هذا السياق المشحون راهنت على هذه الانتخابات و اعتبرتها مدخلا لمسلسل تعزيز الاصلاحات و الخيار الديمقراطي و هو ما يفسر الجهود في مرورها في احسن الظروف المسخرة . لأنها تميزت بمشاركة مجموعة من الاحزاب السياسية المتباينة في مبادئها و توجهاتها الأيدولوجية و التي وصل عددها الى ثلاثا و ثلاثين حزبا من بينها اول حزب نسائي حزب المجتمع الديمقراطي ،⁷ رغم ما حملته هذه المنتخبات من جديد محولة لمواصلة مسار الاصلاح الديمقراطي ، الا ان المحللين السياسيين و الدارسين في خضم نتائجها انما لم تخرج عنم المؤلف و لم تكن سور انتخابات لتجسيد السلطوية بقواعد ديمقراطية .⁸

المحور الثالث: الإصلاح في قانون الانتخاب كمدخل للديمقراطية

خلال كل الانتخابات التي عرفته المملكة المغربية. ظلت وزارة الداخلية هي المشرفة على تنظيم هذه الاستحقاقات. بدءا بالتحضير لها و انتهاء بإعلان نتائجها . وهو وضع لم يغير فيه وجود اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات التي جرى العمل بها انطلاقا من انتخابات 1992. قبل ان يتم إلغاؤها بعد انتخابات 1997 اذ ان المسار الذي عرفته سببين انما تفتقر الى الضوابط القانونية و تتمرد حتى على النصوص المحدثة لها في الاتجاه الذي يجد أكثر فأكثر فاعليتها و يسلبها أكثر فأكثر حرية المبادرة . و لظالما كانت أحزاب المعارضة السابقة تطالب في أديباتها بضرورة وضع حد لإشراف هذه الوزارة على تلك المهمة واناظتها ب لجنة وطنية مستقلة و كأن مطلبها هذا ينطلق اساسا من الدور السلبي الذي كانت تقوم به الوزارة المذكورة في التأثير في المسار الانتخابي. سواء بتدخلها المباشر في رسم معظم النتائج او ب حيادها السلبي اتجاه بعض التجاوزات التي كان يقوم بها بعض المرشحين و بعض الاحزاب السياسية.

وإذا كانت احزاب المعارضة قد هاجرة هذا المطلب منذ اللحظة التي أصبحت فيها مشاركة في الحكومة . حيث تحاول تصالح احزاب الحركة الوطنية مع وزارة الداخلية الى إجماع حولها فقد أصبحت بعض احزاب المعارضة الجديدة ترفع لواء هذا المطلب و يمكن ان نذكر هنا بصفة خاصة حزب العدالة والتنمية . الذي اعتبر بمناسبة التحضير لانتخابات 2007 استمرار احتفاظ القانون التنظيمي لمجلس النواب لهذه الوزارة و أجهزتها بهذه الوظيفة عينا لا يوظف الا ضد القطع مع سلبات الماضي . أهمية الإصلاح في الجوانب ذات الطابع الإجرائي التي تم ذكرها و الدور الذي يمكن ان يكون له في تكريس نزاهة و مصداقية العمليات الانتخابية . فإنه يبقى ناقصا اذا لم يدخل في إطار اصلاح شمولي يروم إعطاء بعد آخر للانتخابات في الحقل السياسي المغربي يقرها من المفهوم الذي تحمله في الديمقراطيات المغربية . و هذا الهدف لا يمكن ان يتحقق من دون إعادة النظر في الاطار الدستوري الناظم للعملية الانتخابية في الوقت الراهن و للمؤسسات التي تنبثق عنها و يعني ذلك بصفة خاصة إعادة النظر في جانبين اساسيين الاول يتعلق بطبيعة الحكومة المنبثقة عن الانتخابات و الثاني يهتم بالدور المنوط بالمؤسسة التشريعية في البناء الدستوري المغربي .⁹

اما نمط الاقتراع فقد عرف اصلاح تغييرات متعددة في نمط العملية الانتخابية و ذلك لما لها من أهمية في توجيه المسار الانتخابي ، حيث كان الاصلاح من النمط الاسمي الى القائمة و الذي برز خلال انتخابات 2007 ك الية جديدة و هذا التغيير الجديد في قانون الانتخابات يعد الاول منذ الاستقلال بهذا الاصلاح تخلى على النمط المعتاد منذ اول انتخابات عرفتها المملكة المغربية ، هذا النمط الانتخاب يفتح نوع من التوجه الديمقراطي حيث فتح مجال التنافس و نقص في سيطرة اصحاب المال و الزبونية على العمليات الانتخابية التي سادت طويلا.¹⁰

لقد كان للتحويلات الديمقراطية انعكاس واضح على قانون الانتخابات ، اذ تجلّى هذا القانون في عديد التعديلات تبعا للمستجدات و المتطلبات الداخلية و الخارجية ، وتجسدت هذه التعديلات على قانون الانتخابات من خلال الصياغات الدستورية التي مرت بها المملكة المغربية هذه المحولات للانتقال الى الديمقراطية انعكست على عديد القوانين ولعل أهمها قانون الانتخابات المغربية سواء في تعديل دستور 1992 او تعديل 1996 او دستور 2011 ، و بالتركيز على تعديلات دستور 1996 نلاحظ انها كانت الاعمق مقارنة بالتعديلات الدستورية الاخرى و بالتالي كان انعكاسها على قانون الانتخابات و

العمليات الانتخابية واضح، و هذا ما يتضح من خلال الاصلاحات التي جاءت بها المراجعة الدستورية سنة 1996 تكملتنا للبناء الديمقراطي و تحقيق التحول المطلوب هذا التحول كان له تأثيره على عديد القوانين ومن هذه القوانين المعدلة حمل دستور 1996 كغيره من التعديلات ميزة خاصة فيما يخص قانون الانتخابات . حيث جاء بمدونة بموجب مشاورات معمق بين الاطراف ممثلة في المؤسسة الملكية وتتضمن هذه المدونة عديد التعديلات تهدف الى وضع منظومة قانونية انتخابية للمملكة المغربية قائمة على نظام محكم يرتكز على توزيع عقلائي للمسؤولية في ميدان الانتخابات بين الدولة و الاطراف المعنية تحت المراقبة الدائمة و هذا وفق المبادئ الديمقراطية.¹¹ و المراقبة للعمليات الانتخابية انطلاقا من بدا العملية الانتخابية الى اعلان النتائج وعليه فإن هذه المدونة تتضمن العديد من التحسينات والتجديدات الهامة المستوحاة من الاجتهادات القضائية في الميدان الانتخابي ومن اقتراحات الهيئات السياسية وكذا من التجارب المستخلصة من الممارسة ومن تطبيق القوانين الانتخابية ، الشيء الذي سيمكن من جهة من تعزيز المكتسبات في هذا الميدان بما تضمنه لها من نزاهة ومصداقية وسلامة.

اهتمت اللوائح الانتخابية بالتصويت كحق لكل مواطن في ابداء رايه بكل حرية و نزاهة و أوضحت اللائحة الشروط الواجب توفرها لامتلاك حق التصويت و انطلاقا من هذا المبدأ الاساسي ، فان مدونة الانتخابات تتضمن أحكام تم ضبطها بهدف احترام السير الحسن للعمليات الانتخابية وفق مبدأ ديمقراطي سليم . و على مستوى التعبير عن إرادة الناخبين ، تنص المدونة الانتخابية على المبادئ المتعارف عليها عالميا في هذا الميدان والمرتبطة بحرية التصويت وسريته وطابعه العام. وترمي هذه المبادئ أساسا إلى ضمان سلامة النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع وذلك بتمكين كل ناخب من التصويت بحرية لصالح المرشح أو اللائحة التي يختارها بعيدا عن كل تأثير أو تهديد أو إكراه. ويهدف تحقيق حرية الاختيار.

استنتاج

من خلال ما سبق يمكن ان نستنتج ان المملكة المغربية عرفت عديد الاصلاحات العميقة من اجل تجسيد فعلي لانتقال ديمقراطي ناجح، و من بين هذه الاصلاحات ما تعلق بالانتخابات ، باعتباره عنصرا اساسيا من بين اهم شروط الديمقراطية، فقد حققت نوع من التحول الديمقراطي بشكل معتبر ، إلا ان التجسيد الفعلي لانتقال ديمقراطي ناجح لا يمكن تحقيقه في ظل سيطرة الابوية

الجديدة والشبكات غير الرسمية التي تتحرك بشكل لفت مسيطرة على جميع مناحي الحياة في ظل غياب الوعي القيمي والدهنيات التقليدية السائدة في المجتمع المغربي تجعله يعاني من صعوبة استيعاب قيم الديمقراطية الحديثة ، وبالتالي فرغم الطرح الديمقراطي لجملة التعديلات التي مست مختلف المؤسسات الا ان الفعالية و التجسيد يبقى مقيد نحو انفتاح ديمقراطي فعال .

الهوامش

¹ الموسوعة السياسية ، مفهوم الانتخابات على الرابط <http://political-encyclopedia.org/dictionary> اطلعت عليه بتاريخ 2018/04/11.

² ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، *لسان العرب*، ج . 2 (مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة) ص.80.

³Maurice Duverger, *Institution Politique et Droit Constitutionne*(Paris :P.U.F ، 1980) p.117

⁴Bertrand Badie, *L'état Importé : L'occidentalisation de L'ordre Politique*.(Paris : Editions Fayard, 1992)p p.38-65.

⁵ محمد الهاشمي، الانتخابات التشريعية (2007) تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية ، *المستقبل العربي*، ع. 345 (نوفمبر 2007)، ص ص.61-76.

⁶ المساوي، *مرجع سابق*، ص ص. 9-31.

⁷ ادريس لكريني، الانتخابات التشريعية في المغرب سبتمبر 2007 دروس و دلالات، *المستقبل العربي*، ع. 345 (نوفمبر 2007) ، ص ص . 77-89.

⁸ الهاشمي، *مرجع سابق* ، ص ص.61-76.

⁹ أحمد بوز ، الانتخابات المغربية و الاصلاح المطلوب، *العربية للعلوم السياسية* ، ع. 17 (يناير 2008) ، ص ص . 39-54.

¹⁰ الان تورين ، *ماهي الديمقراطية ، حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية*، ترجمة حسن قبيسي (بيروت : دار الساقي ، ط. 2 ، 2001) ص. 58.

¹¹ الظهير الشريف للمملكة المغربية رقم 83-97-1 بتنفيذ القانون رقم 97-9-9 المتعلق بمدونة الانتخابات (3 أبريل 1997)